مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور الائتمان المقدم للقطاع الصناعي في تنشيط الاستثمار والإنتاج في هذا القطاع
اسم الكاتب: د. عصام اسماعيل، حسين وقاف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5182
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 00:59 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (5) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (5) 2018

دور الائتمان المقدم للقطاع الصناعي في تنشيط الاستثمار والإنتاج في هذا القطاع

الدكتور: عصام اسماعيل*

حسين وقاف**

(تاريخ الإيداع 4 / 1 / 2018. قُبِل للنشر في 2 / 9 / 2018)

□ ملخّص □

يعتبر القطاع الصناعي أحد أهم القطاعات الرئيسة القائدة للنمو والتنمية الاقتصاديين في كافة الدول، ولاتخلُ السياسات الحكومية وخاصةً الاقتصادية منها من بنود وقرارات تهدف بمجملها إلى توفير المقومات اللازمة لاستمرار دور ونمو هذا القطاع، ولعل الموضوع المتعلق بتوفير التمويل اللازم لهذا القطاع يعد من الأمور الضرورية لتحقيق ذلك، إذ قلما توجد مشاريع صناعية تعتمد على مصادرها الذاتية، ومن هنا فإن هذا البحث ناقش الدور الذي لعبه الائتمان المقدم لهذا القطاع على شكل قروض وسلف في تنشيط حركة الاستثمارات فيه وكيف انعكس ذلك على الإنتاج ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي كما تم استخدام برنامج MATLAB لإيجاد العلاقة بين متغيرات البحث، وقد تبين من خلال هذا البحث ضعف التمويل المقدم لهذا القطاع مقارنةً بباقي القطاعات وهذا الأمر أدى إلى ضعف الدور الذي يلعبه الائتمان المقدم للقطاع الصناعي في التأثير على الاستثمار الصناعي، وذلك على الرغم من الارتباط القوي بين متغيري الاستثمار والإنتاج الصناعي، هذا ويتناول البحث حالة الجمهورية العربية السورية خلال الفترة (1980– 2010).

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، ائتمان صناعي، الاستثمار الكلي، الاستثمار الصناعي، الإنتاج الصناعي.

* أستاذ مساعد– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية

**طالب دكتوراه– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (5) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (5) 2018

The role of Credit granted to the Industrial sector in stimulating Investment and Production in this sector

Dr. E.Ismael*
Hossain waqqaf***

(Received 4 / 1 / 2018. Accepted 2 / 9 / 2018)

□ ABSTRACT □

The industrial sector is considered one of the most important sectors leading to economic growth and development in all countries, and government policies, especially economic ones, are not limited to provisions and decisions aimed at providing the necessary components for the continued role and growth of this sector. Since there are rarely industrial projects based on their own sources. Hence, this research discussed the role played by the credit granted to this sector in the form of loans and advances in activating the movement of investments in it and how this reflected on production and its contribution to the output in order to achieve these goals, the analytical descriptive approach was adopted. The MATLAB program was also used to find the relationship between the research variables. The research revealed the weakness of the funding provided to this sector compared to the other sectors. This led to the weak role played by the credit granted to the industrial sector in spite of the strong correlation between the variables of investment and industrial production. The study deals with the situation of the Syrian Arab Republic during the period 1980-2010.

Keywords: Bank credit, industrial credit, total investment, industrial investment, industrial production.

مقدمة:

ساهم القطاع الصناعي على مر التاريخ في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لكل الدول خاصةً المتقدمة منها، ولطالما أعتبر التصنيع أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية ومن الجلي أن التغير الملحوظ في أسبقيات الدول والذي حصل بعد الثورة الصناعية عزز هذه الأفكار، كما أظهرت دراسة تجارب العديد من الدول التي حققت تقدماً في تنمية وتطوير القطاع الصناعي بأن ذلك أفضى إلى إحداث نوع من التطور في هيكلها الاقتصادي والاستقرار في معدلات النمو، فأصبح الاهتمام بالقطاع الصناعي والصناعة بشكل عام من بديهيات السياسات الاقتصادية للدول، وأصبحت الدول تتسابق في تطويره وزيادة مساهمته في الناتج المحلي كدليل على تطورها الاقتصادي، لأن ذلك يعني مقدرة أكبر على تحقيق التنمية المستدامة، كما يعني المقدرة على استيعاب التقلبات الاقتصادية مما يجعل الاقتصاد أقل هشاشة وأكثر متانة في مواجهة هذه التقلبات.

لقد اتخذت سورية خلال العقود الأخيرة العديد من الخطوات الهادفة إلى تحسين واقع القطاع الصناعي وتعزيز دوره في الاقتصاد، ولعل من أهم هذه الخطوات مايتعلق منها بتسهيل منح التمويل لمشاريع هذا القطاع كسبيل لتعزيز الاستثمار ومن ثم تعزيز الإنتاج وتحسين مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، سواء من خلال الدور الذي لعبه المصرف الصناعي أو غيره من المصارف في توفير التمويل اللازم للعملية الإنتاجية، ولعل آخرها كان السماح باستيراد مستلزمات الإنتاج الصناعية معفاةً من الرسوم الجمركية، وغيرها من القرارات الخاصة بهذا القطاع، وهذا البحث يناقش فعالية الائتمانات المقدمة لهذا القطاع ممثلةً بالقروض الممنوحة له في تمكين وتعزيز دور هذا القطاع في الاقتصاد السوري.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في الضعف الكبير في حجم ونسبة الائتمانات المقدمة للقطاع الصناعي من إجمالي الائتمانات في سورية، وذلك على الرغم من الدور الحيوي لهذا القطاع في دعم عملية التنمية ودوره الفعال في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، وبالمقابل يلاحظ أن الاستثمار في هذا القطاع بقي يشكل نسبة هامة من إجمالي الاستثمارات في سورية، وهذا الأمر يدفعنا للتساؤل عن فعالية ودور الائتمانات المقدمة للقطاع الصناعي في دعم الاستثمار والإنتاج فيه.

أهمية البحث وأهدافه:

يحتل القطاع الصناعي في اقتصادنا الوطني أهمية كبيرة، ويعتبر من الركائز الأساسية لعملية التنمية، فهو يلعب دوراً هاماً في خلق فرص العمل ومصادر الدخل وتحقيق القيمة المضافة، ولا يخفى على أحد الاهتمام الملحوظ مؤخراً لهذا القطاع خاصةً لناحية ضرورة توفير التمويل اللازم له ليقوم بدوره على أكمل وجه، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على فاعلية القروض الممنوحة للقطاع الصناعي في التأثير على زيادة حجم الاستثمارات في هذا القطاع وتحسن حجم الإنتاج فيه وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وهل كانت هذه القروض تتناسب فعلاً وأهمية هذا القطاع، وتحقيقاً لذلك يهدف البحث إلى إيجاد العلاقة التي تربط بين التطور الحاصل في حجم القروض المقدمة لهذا القطاع وتطور دوره في الاقتصاد سواء لناحية زيادة حجم الاستثمارات فيه وزيادة حجم الإنتاج في هذا القطاع وبيان التطور الحاصل في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

- **فروض البحث:**

- توجد علاقة طردية بين الائتمان المقدم للقطاع الصناعي وزيادة حجم الاستثمارات في هذا القطاع.
- توجد علاقة طردية بين زيادة حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي وزيادة الإنتاج فيه.

طرائق البحث ومواده:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بهدف الإحاطة بكافة الجوانب النظرية للظاهرة المدروسة وتفسير التغيرات التي حصلت على متغيرات الدراسة وتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات والمتغير التابع، كما تم استخدام برنامج MATLAB لإيجاد المعادلات الممثلة للعلاقة بين المتغيرات، وذلك بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء وغيرها من المؤسسات المحلية والدولية، والجدير ذكره أن الفترة بعد عام 2011 لم تصدر أي بيانات بخصوصها على الرغم من صدور المجموعة الإحصائية لعام 2017 والتي خلت بياناتها المالية من أي أرقام حول حجم الائتمانات المقدمة للقطاعات الاقتصادية منذ عام 2011، ولذلك فإن البحث يدرس الفترة (1980– 2010).

- **أهم الدراسات السابقة:**

1. **دراسة (قبرصلي،2013)[1]:** عنوان الدراسة: **الائتمان المصرفي ودوره في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية**، وبينت نتائج الدراسة ضعف التمويل المقدم من المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تعاني من صعوبات في توفير المستويات المطلوبة من الكفالات أو الضمانات التي تطلبها المصارف، الأمر الذي انعكس سلباً على واقع وتطور هذه المشاريع.
2. **دراسة (Gaiotti,2011)[2]:** عنوان الدراسة: **توافر الائتمان والاستثمار في إيطاليا: الدروس المستفادة من "الكساد العظيم"**، من أهم ماتوصلت له الدراسة أن توافر الائتمان المصرفي لعب دوراً كبيراً في مرونة الاستثمار بالنسبة للشركات وتحديداً في أوقات الانكماش الاقتصادي ، كما بينت أن إمكانية الاعتماد على مصادر التمويل البديلة أمر حاسم لهذه النتيجة حيث أنه خلال الأزمة المالية العالمية (2008) كان للقيود الائتمانية المفروضة أثر كبير سلبي على الواقع الاستثماري في إيطاليا وخاصةً الاستثمار الصناعي.
3. **دراسة (Okon&Nathan,2014)[3]:** عنوان الدراسة: **ائتمانات المصرف التجاري ونمو فروع القطاع الصناعي في نيجيريا**، توصلت الدراسة إلى أن الاعتمادات البنكية أثرت بشكل إيجابي وملحوظ على قطاع التصنيع، فزيادة القروض المصرفية للقطاع الصناعي النيجيري لاغنى عنها لتحفيز نمو هذا القطاع.

النتائج والمناقشة:

أولاً:الائتمان المصرفي وأهميته:

تلعب المصارف دور مهم في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال منتجها الأساسي والذي هو الائتمان المصرفي، والذي يعتبر فعالية مصرفية غاية في الأهمية وفي الوقت ذاته يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، وقد ساهم الائتمان بشكل كبير في تطوير اقتصاديات العديد من دول العالم حيث ساهم في تعزيز نمو منشآت

الأعمال وتوسيع نشاطها من خلال تزويدها بمقومات البدء بالنشاط وإعانتها على الاستمرار والبقاء، ومن المعروف أن الاقتراض من المصارف حاجة ملحة لمعظم النشاطات الاقتصادية إذ قلما نجد في الواقع مشروعاً استثمارياً يعتمد في نشاطاته على موارده المالية الذاتية، حتى أن البعض ذهب إلى وصف الائتمان بأنه أساس أي حركة اقتصادية في الواقع الحالي فهو الممول الأساس والرئيس للنشاطات الاقتصادية، وهذا ما أكده سابقاً واي (Wai) الذي يرى بأن للمؤسسات المالية والنقدية دور هام في التنمية الاقتصادية من خلال توجيه المدخرات إلى الاستثمارات من جهة، ومن خلال تنوع الاستثمارات من جهة أخرى.

ويرى كل من شو(Shaw) و ميكنون(Mackinon) أن للسياسة التمويلية دور كبير في التأثير على عمليتي النمو والتنمية وأن أي نقص في هذا التمويل يمثل عائقاً أمام النمو الاقتصادي وينجم عنه آثاراً سلبية على عملية الإنتاج واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة[4] .

كما تطرقت العديد من النظريات الاقتصادية إلى الموضوع المتعلق بدور الائتمان في عملية التنمية ومن هذه النظريات نظرية شومبيتر التي أكدت على أن الائتمان المصرفي أحد المحددات الرئيسة للنمو الاقتصادي[5]، ونظرية الأموال القابلة للإقراض التي تؤكد على العلاقة الطردية بين نمو الائتمان ونمو الاستثمار وغيرها من النظريات التي تبين بوضوح الدور الكبير للقروض في دفع عملية التنمية[6]، إلا أن هذا الدور تشوبه الكثير من العوائق بالنسبة للدول النامية فسيطرة القطاع الزراعي والذي يصرف الجزء الأكبر منه إلى الاستهلاك وتضيق فيه دائرة المبادلات النقدية، كما أن الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي في هذا القطاع كان لها أثر واضح على الأوضاع النقدية والائتمانية لهذه الدول، ففي موسم النشاط تعرف البنوك التجارية نشاطاً يكون مصحوب بارتفاع سلفها وودائعها وانخفاض الأرصدة النقدية الحاضرة وانخفاض نسبة الاحتياطيات إلى الودائع، ولكن هذا النشاط يزول ويحدث العكس في موسم الركود، كما أن الدول النامية في عمومها ذات نسب نقدية منخفضة أي أن نسبة عرض النقد إلى الدخول الوطنية منخفضة مقارنةً بتلك النسبة السائدة في الدول المتقدمة، فمثلاً بلغت هذه النسبة في الأردن حوالي 33% وفي مصر 22% وفي سورية 29%عام 1999، في حين بلغت في اليابان 48.5% وفي بريطانيا 41% لنفس العام، أضف إلى ذلك أن هذه النسبة تبقى ثابتة ولا تتغير في الأمد القصير في الدول النامية وفي هذه الحالة لا تستطيع السياسة النقدية أن تؤثر في الاقتصاد لكون النقود في هذه الدول تستعمل عموماً لأغراض المعاملات التي تتغير بنسبة التغير في الدخل، كذلك يلاحظ انخفاض استعمال الودائع النقدية، ويتم الاعتماد بشكل واضح على استعمال العملة الورقية والمسكوكات كوسيلة دفع ومخزن قيمة، فمثلاً فقد بلغت نسبة العملة في التداول مقارنةً بعرض النقود في نهاية عام 1999في ليبيا 40% ومصر 65% وسورية 38.48%، في حين بلغت في نفس الفترة في ايطاليا 15.7% واليابان 25% والولايات المتحدة 25%، والسبب في ذلك يرجع إلى تواضع الدور الذي تؤديه الودائع المصرفية في التداول النقدي وعدم تطور الثقافة المصرفية في اقتصاديات الدول النامية وذلك بسبب انخفاض مستوى الدخل وانتشار ظاهرة اكتناز الأصول النقدية عند الأفراد عوض الادخار في البنوك، كما يلاحظ عدم وجود أو ضعف الأسواق النقدية وضيق الأسواق المالية إن وجدت وضعف نشاطها وهذا كله ينعكس سلباً على الدور الذي تقوم به السياسة الائتمانية بأدواتها المختلفة في هذه الدول، ولذلك لاتستخدم الأوراق التجارية مثل الكمبيالات و السندات إلا في نطاق ضيق، وهذا بدوره يفسر محدودية تطبيق أداة إعادة الخصم، أما بخصوص الأسواق المالية وعدم اتساع نشاطها في الدول النامية فيرجع إلى قلة ما يصدر من أذون الخزانة وعدم انتشار شركات المساهمة و قلة ما تصدره الحكومات والهيئات العامة من أوراق

مالية، وضعف الوعي المالي للأشخاص ومحدودية المؤسسات المالية التي تتولى تجميع موارد الادخار و توظيفها في الأسهم و السندات وغيرها من أدوات الائتمان طويلة الأجل، إضافة إلى قلة الأسواق التي تكفل انتظام تداول الأوراق المالية وتوفر لها درجة عالية من السيولة، ويضاف إلى ما سبق أن المُنتج في الدول النامية يفضل توظيف أمواله في العقارات من مباني وأراضي أو اكتناز المعادن الثمينة أو حتى العملات الأجنبية أو السعي لتحقيق أرباح سريعة من خلال المضاربة التجارية كتخزين السلع والاستفادة من الاتجاه التضخمي الذي تتميز به معظم الدول، أما الملكية الصناعية فعادةً تعتمد على الائتمان من الجهاز المصرفي أي الاقتراض من البنوك التجارية والصناعية ولا تعتمد على أسواق رأس المال، كل ذلك يضعف من فعالية ودور السياسة الائتمانية في تحريك العجلة الاقتصادية[8,7].

1-1:تطور القطاع المصرفي في سورية:

يمكن تقسيم تطور القطاع المصرفي في سورية إلى أربع مراحل مختلفة هي[11,10,9] :

1-1-1: الأولى: 1953-1962:

تميزت بتطورات هامة وسريعة غيرت من بنية وملكية وتوجه القطاع المصرفي، كان أهمها:

-صدور القانون رقم 117تاريخ 1961/7/20 الذي أمم جميع المصارف وشركات التأمين العاملة في سورية وحول أسهمها إلى سندات اسمية على الدولة لمدة خمسة عشر سنة بفائدة (4%).

- صدور القانون رقم 12 في 1962/5/28 الذي ألغى تأميم المصارف السورية وفروع المصارف العربية ولكن أبقى على تأميم فروع المصارف الأجنبية.

1-1-2: الثانية: 1963-2000:

بعد قيام ثورة الثامن من آذار 1963 صدر المرسوم التشريعي رقم 37 تاريخ 1963/5/2 الذي أمم جميع المصارف العاملة في سورية وحول ملكيتها إلى الدولة ولقد تميزت هذه الفترة بما يلي:

- استقرار التشريع المصرفي على مدى أربعة عقود تقريبا، بعد التقلبات الحادة التي عرفها القطاع المصرفي في السابق. كما تم إعادة تنظيم المصارف على أساس التخصص المصرفي، حيث نظم القرار الوزاري رقم 813 تاريخ 1966/10/29 تكوين مجالس الإدارة للمصارف المؤممة وتسمية المديرين لها. كما تم دمج المصارف الموجودة في خمس مجموعات مصرفية: تجاري، صناعي،عقاري، زراعي وتسليف شعبي.

- تم تثبيت أسعار الفوائد الدائنة والمدينة منذ عام 1981 لدعم الإنتاج المحلي والحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي.

1-1-3: الثالثة: 2001-2010:

تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والقوانين الهادفة إلى تطوير وتعميق دور القطاع المالي والمصرفي ومن هذه القوانين والتشريعات:

-القانون رقم (28) لعام 2001 القاضي بإحداث المصارف الخاصة،والمرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 القاضي بإحداث المصارف الإسلامية.

- القرار رقم (5787) لعام 2006 القاضي بتوحيد أسعار الصرف المطبقة على عمليات الدولة والقطاع العام وعلى عمليات القطاع الخاص في نشرة أسعار واحدة للعملات تصدر عن مصرف سورية المركزي.

– قرار مجلس النقد والتسليف رقم 502 لعام 2009 والخاص بنسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع والهادف إلى إيجاد آلية لتشجيع المصارف على تمويل قطاع الصناعة، حيث تم تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي بنسب مختلفة تعتمد على نسبة التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف المتخصصة للقطاع الصناعي.

1-1-4: الرابعة: 2011- حتى وقتنا الراهن:

يلاحظ في هذه الفترة نوع من الركود في التشريع المصرفي بسبب الأحداث التي تشهدها سورية والتي أدت إلى نتائج سلبية كبيرة على مختلف القطاعات الاقتصادية وأدت إلى تعثر العديد من المقترضين عن تسديد قروضهم، وأهم القرارات في هذه الفترة القرار رقم 818/م ن/ب1 والذي عدل أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العاملة على الودائع والحسابات الجارية الدائنة وحسابات شهادات الاستثمار بالليرة السورية ليصبح معدل الفائدة على الودائع لأجل يتراوح بين 7% للودائع بين 1-3 أشهر وصولاً ل11% للودائع لأكثر من سنة، و10% لشهادات الاستثمار سنوياً، وكان التركيز في هذه الفترة على كيفية إدارة القطع الأجنبي وتم تعديل معدلات الفائدة على الودائع بهذه العملات وذلك بالقرار رقم 1148/م ن/ب4 لعام 2014 ولكن الملاحظ في هذه الفترة كما ذكرنا سابقاً قلة التشريعات المتعلقة بعمل المصارف وآليات منح الائتمان مقارنةً بالفترة السابقة وهذا متوقع بحكم الظروف الحالية التي تمر بها البلاد.

1-2: تطور حجم الائتمان المصرفي:

يبين الجدول التالي التطور الحاصل في حجم الائتمانات الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي:

(جدول رقم(1) التغيرات في حجم الائتمان المصرفي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2010 (مليون ل.س))

العام	الائتمان الممنوح	معدل نمو الائتمان%	الائتمان المقدم للقطاع الصناعي	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الصناعي من إجمالي الائتمان%	نسبة الائتمان من الناتج%
1980	17119.4	-	6640.0	38.79	33.39
1981	25161.1	46.97	10874.5	43.22	38.25
1982	25273.8	0.45	11296.2	44.7	36.74
1983	28406.3	12.39	9858.4	34.7	38.76
1984	26135.4	-7.99	7098.7	27.16	34.69
1985	23103.5	-11.60	3644.9	15.78	27.76
1986	26518.3	14.78	2536.6	9.57	26.53

24.28	7.70	2387.9	16.92	31005.4	1987
31.84	8.11	4802.2	91.03	59230	1988
32.86	7.6	5214.8	15.91	68651.6	1989
29.49	6.76	5348.3	15.28	79142.9	1990
31.83	5.97	5915.7	25.31	99170.8	1991
33.66	5.46	6828	26.14	125096	1992
49.67	8.11	16670.7	64.29	205517.4	1993
34.37	2.79	4850.4	−15.36	173953.2	1994
35.91	2.36	4847	17.87	205045.9	1995
30.95	2.30	4917	4.29	213836	1996
31.91	2.48	5909	11.27	237931	1997
29.48	2.12	4949	−2.07	232998	1998
31.14	2.03	5171	9.47	255056	1999
29.18	2.44	6437	3.49	263967	2000
27.91	3.09	8333	2.19	269757	2001
24.02	3.92	9627	−8.96	245574	2002
26.72	6.91	19840	16.86	286970	2003
26.06	7.89	26052	15.03	330100	2004
27.99	7.10	29937	27.76	421723	2005
28.47	8.09	39777	16.55	491522	2006

2007	633386	28.86	33667	5.32	31.34
2008	870295	37.40	45090	5.18	35.55
2009	1028216	18.15	78100	7.60	40.79
2010	1211991	17.87	101980	8.41	43.41

(المصدر :المكتب المركزي للإحصاء،المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة،دمشق،سورية.)

(النسب ومعدلات النمو من حساب الباحث.)

يلاحظ من خلال الجدول السابق وجود نوع من التذبذب في معدلات نمو الائتمان ولكن يلاحظ خلال النصف الثاني من الثمانينات والنصف الأول من التسعينات تحسن في معدلات نمو الائتمانات الممنوحة ويمكن رد ذلك إلى حالة الانفتاح الاقتصادي في تلك الفترة وصدور عدة قرارات هدفها تشجيع الاستثمار أهمها القانون رقم 10 لعام 1991، ليشهد النصف الثاني من التسعينات حتى عام 2003 تراجع ملحوظ في معدل نمو الائتمان حتى أصبح سالباً في بعض السنوات،ليعود هذا المتغير للتحسن خلال الفترة 2003–2010 وهي الفترة التي تميزت بالانفتاح الاقتصادي وصدور العديد من التشريعات التي أعطت الحرية في عمل المصارف والسماح بإقامة المصارف الخاصة حيث يلاحظ ازدياد كبير في حجم الائتمانات المقدمة، كما يلاحظ بعد عام 2006 أي بعد انطلاق العمل بسوق الأوراق المالية تحسن واضح في حجم الائتمانات الممنوحة ليبلغ معدل نمو الائتمان لعام 2007 مثلاً 28.86% عن عام 2006 وسجل عام 2008 معدل نمو 37.40% عن عام 2007، ليسجل عام 2010 معدل نمو في الائتمان بلغ 17.87% عن عام 2009، كما يلاحظ أن نسبة الائتمان من الناتج المحلي الإجمالي كانت تتراوح بين 24% لتصل أعلى نسبة لها 49% من الناتج المحلي الإجمالي وهذه النسبة تعتبر قليلة جداً إذا ماقورنت بنسبة الائتمان إلى الناتج في الدول المتقدمة بل وحتى في الدول النامية،يكفي أن نعلم أن نسبة الائتمان من الناتج في لبنان مثلاً لعام 2010 كانت 168.7% وبلغت 206.13% لعام 2015[12]، كما يلاحظ ضعف نسبة الائتمانات المقدمة للقطاع الصناعي إلى إجمالي الائتمانات الممنوحة على الرغم من أهمية هذا القطاع في عملية التنمية، فبينما بلغت هذه النسبة أكثر من 44% لعام 1982 يلاحظ التراجع المستمر فيها لتبلغ حدود 2% لعام 1999 وتسجل 8.41% عام 2010، وهذا الأمر لابد أن ينعكس سلباً على واقع وأداء هذا القطاع وأهمية دوره في الاقتصاد.

ثانياً: تطور القطاع الصناعي في سورية:

شهد قطاع الصناعة منذ عام 1970 تطورات هامة على صعيد التوسع الأفقي والعمودي وعلى صعيد توسيع قاعدة المشاركة في التنمية، كما تم القيام بالعديد من الخطوات التي هدفت للتشجع على الاستثمار الصناعي، ولعل من أبرزها قانون الاستثمار رقم 10 الهادف إلى تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار في الاقتصاد السوري ولاسيما في القطاع الصناعي وغيرها من القرارات الكثيرة الهادفة إلى تحسين واقع الصناعة السورية، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فإن القطاع الصناعي في سورية عانى من العديد من المعوقات والتي أثرت سلباً على دوره في عملية التنمية، ويمكن تبيان الخصائص التالية التي ميزت القطاع الصناعي في سورية وهي:

- ضعف البنية الهيكلية بسبب اعتماده على الصناعات التقليدية الخفيفة التي تقوم إما على موارد زراعية وتعدينية محلية ذات قيمة مضافة متدنية ومكون تكنولوجي بسيط، أو صناعة تجميعية كإنتاج سلع استهلاكية غير معمرة أو معمرة تقوم على تجميع المكونات المستوردة، وتقتصر إجمالاً على الحلقات الأخيرة من السلسة التكنولوجية، وهذا ما يفسر الضعف الشديد في التشابك داخل النسيج الصناعي السوري، وقلة القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني، لأن مستلزمات الإنتاج المستوردة تشكل القسم الأكبر من التكلفة، كما تسيطر الصناعات الغذائية والنسيجية على هيكل الناتج الصناعي، إذ يتراوح نصيبهما منه بين 51 و 61%.
- انخفاض حجم الصادرات الصناعية، ومن ثم ظل الميزان التجاري لهذا القطاع يشكو من عجز مزمن، إذ تغطي صادراته أقل من خمس وارداته، حيث مثل الطلب المحلي أساس ومحرك القطاع الصناعي.
- ضعف التمويل الصناعي وارتفاع تكاليفه وصعوبة شروطه ما يضطر الصناعيين إلى الاعتماد على مواردهم الذاتية في إقامة وتشغيل منشآتهم الصناعية، أو الحصول على تلك الموارد بشروط قاسية ومعدلات فائدة مرتفعة وهو ما يزيد من أعباء وكلفة بدء واستمرار العمل الصناعي. وعلى الرغم من إعلان المصارف العامة والخاصة عن وجود إيداعات كبيرة لديها بحاجة إلى استثمار، إلا أن هذه الإيداعات لا تتوجه إلى التمويل الصناعي بل إلى العقارات والسيارات والتجارة، وهذا الأمر بدا واضحاً من خلال الجدول السابق والذي بين بشكل جليّ التراجع الكبير في نسبة الائتمانات المقدمة للقطاع الصناعي مقارنة بالائتمان الكلي.
- ضعف مناخ الاستثمار بشكل عام وبيئة الاستثمار الصناعي بشكل خاص، حيث تركزت الاستثمارات حتى الآن في القطاعات الخدمية (السياحة والمال والتأمين والعقارات والتجارة) في حين لم تتجاوز الاستثمارات الصناعية حسب تقرير لهيئة تخطيط الدولة نسبة 13%من مجمل الاستثمارات الخاصة والأجنبية[14,13].

ويمكن الوقوف بشكل أوضح على واقع وتطور القطاع الصناعي في سورية من خلال بيان مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبيان حجم الاستثمار والإنتاج في هذا القطاع كما في الجدول التالي:

(جدول رقم(2) جدول يبين حجم الاستثمار والإنتاج للقطاع الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1980– 2010) (مليون ل.س))

العام	الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار الكلي	معدل نمو الاستثمار الكلي%	الناتج الصناعي	مساهمة الصناعة في تكوين الناتج%	الاستثمار الصناعي	نسبة الاستثمار الصناعي من الكلي%	الإنتاج الصناعي	معدل نمو الإنتاج الصناعي%
1980	51270	14365	–	8040	15.68	3573	25	22756	–
1981	65777	15487	7.81	13187	20.05	4350	28	32646	43.46
1982	68788	16513	6.62	11767	17.11	4743	29	35147	7.66
1983	73291	17508	6.03	12221	16.67	4573	26	37232	5.93
1984	75342	18082	3.28	12275	16.29	3220	18	37978	2.00

1.31	38475	19	3732	15.39	12812	10.7	20016	83225	1985
6.18	40854	15	3374	15.95	15936	12.13	22443	99943	1986
31.51	53726	20	4550	14.26	18211	3.48	23223	127712	1987
60.92	86454	27	7096	16.11	29963	11.92	25992	186047	1988
25.16	108207	20	6882	19.88	41528	30.07	33808	208892	1989
31.65	142459	19	8643	20.38	54674	31.32	44395	268328	1990
5.42	150176	19	10632	17.86	55659	26.12	55992	311564	1991
15.02	172735	19	16535	13.68	50857	53.81	86120	371630	1992
9.47	189093	21	22802	13.83	57234	24.79	107466	413755	1993
19.20	225398	31	47072	13.60	68836	41.09	151622	506101	1994
18.25	266524	27	42616	13.81	78864	2.56	155504	570975	1995
52.10	405377	30	48563	21.57	149032	4.87	163076	690857	1996
22.41	496208	32	50227	24.80	184938	−4.67	155464	745569	1997
3.40	513095	31	50964	22.73	179687	4.49	162446	790444	1998
9.50	561824	31	46968	26.61	217922	−5.38	153706	819092	1999
8.92	611948	29	45918	30.12	272514	1.55	156092	904623	2000
−4.35	585349	29	57687	27.38	264569	26.95	198160	966383	2001
4.00	608748	28	58548	25.93	265108	4.24	206569	1022304	2002
5.19	640372	31	75717	24.18	259742	20.12	248131	1074163	2003
28.17	820742	27	74553	26.44	335009	10.63	274500	1266890	2004
29.92	1066317	26	89487	27.34	411844	26.32	346737	1506438	2005
19.09	1269911	23	84050	31.17	538164	7.15	371519	1726404	2006
12.96	1434497	23	95227	30.56	617653	10.93	412136	2020838	2007
22.00	1750114	22	90843	31.11	761555	−0.83	408725	2448060	2008
−8.83	1595505	23	105707	24.26	611569	10.49	451605	2520705	2009
21.78	1942932	22	126714	26.95	752412	28.41	579911	2791775	2010

(المصدر:المكتب المركزي للإحصاء،المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، دمشق، سورية.)

(النسب ومعدلات النمو من حساب الباحث.)

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة مايلي:

- الأهمية الكبيرة للاستثمار الصناعي حيث شكل هذا الاستثمار مانسبته أكثر من 30% من الاستثمار الكلي لبعض السنوات، وهذا التحسن بدا واضحاً بعد عام 1994 ويمكن رد ذلك إلى صدور قوانين تشجيع الاستثمار ومنها القانون رقم 10 لعام 1991.
- ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة حيث تراوحت بين 13% ووصلت حدود 31%، وهذا التحسن بدا واضحاً بعد عام 1995 ليشهد عام 2000 نوع من الانطلاقة الجديدة في أهمية دور القطاع الصناعي، حيث بلغت نسبة مشاركة القطاع الصناعي في تكوين الناتج خلال تلك الفترة(1996-2010) وسطياً 26.74% في حين بلغت هذه النسبة عن الفترة (1980- 1995) كمتوسط 16.28%، ومرد ذلك إلى حالة الانفتاح الاقتصادي والتحسن في بيئة الأعمال التي شهدتها سورية خاصةً بعد عام 2000، والتحسن في قيم الاستثمار الصناعي والتي أشرنا لها سابقاً، وهكذا نلاحظ أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الصناعي على المستوى الوطني فهو يساهم في تكوين الناتج بأكثر من 21%، كما أنه يلعب دوراً كبيراً على مستوى الاستثمار المحلي وبالتالي خلق فرص العمل وتحسين ودعم الاقتصاد الوطني.

ثالثاً: العلاقة بين الائتمان الصناعي والاستثمار والإنتاج في هذا القطاع:

من أجل دراسة العلاقة بين الائتمان المقدم للقطاع الصناعي وبين الاستثمار في هذا القطاع وكيف انعكس التغير في مستوى القروض المقدمة لهذا القطاع على الاستثمار وبالتالي على الإنتاج لهذا القطاع لابد بدايةً من الوقوف على التغيرات التي طرأت على هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة وذلك من خلال الجدول التالي:

(جدول رقم(3)جدول يبين قيم الائتمان المصرفي والاستثمار والإنتاج الصناعي خلال الفترة 1980-2010 (مليون ل.س))

العام	الائتمان المقدم للقطاع الصناعي	معدل نمو الائتمان الصناعي	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الصناعي من إجمالي الائتمان%	الاستثمار الصناعي	معدل نمو الاستثمار الصناعي%	نسبة الاستثمار الصناعي من الكلي%	الإنتاج الصناعي	معدل نمو الإنتاج الصناعي%
1980	6640.0	_	38.79	3573	-	25	22756	-
1981	10874.5	63.77	43.22	4350	21.75	28	32646	43.46
1982	11296.2	3.88	44.7	4743	9.03	29	35147	7.66
1983	9858.4	-12.73	34.7	4573	-3.58	26	37232	5.93
1984	7098.7	-27.99	27.16	3220	-29.59	18	37978	2.00

1.31	38475	19	15.90	3732	15.78	−48.65	3644.9	1985
6.18	40854	15	−9.59	3374	9.57	−30.41	2536.6	1986
31.51	53726	20	34.85	4550	7.70	−5.86	2387.9	1987
60.92	86454	27	55.96	7096	8.11	101.11	4802.2	1988
25.16	108207	20	−3.02	6882	7.6	8.59	5214.8	1989
31.65	142459	19	25.59	8643	6.76	2.56	5348.3	1990
5.42	150176	19	23.01	10632	5.97	10.61	5915.7	1991
15.02	172735	19	55.52	16535	5.46	15.42	6828	1992
9.47	189093	21	37.90	22802	8.11	144.15	16670.7	1993
19.20	225398	31	106.44	47072	2.79	−70.90	4850.4	1994
18.25	266524	27	−9.47	42616	2.36	−0.07	4847	1995
52.10	405377	30	13.95	48563	2.30	1.44	4917	1996
22.41	496208	32	3.43	50227	2.48	20.17	5909	1997
3.40	513095	31	1.47	50964	2.12	−16.25	4949	1998
9.50	561824	31	−7.84	46968	2.03	4.49	5171	1999
8.92	611948	29	−2.24	45918	2.44	24.48	6437	2000
−4.35	585349	29	25.63	57687	3.09	29.45	8333	2001
4.00	608748	28	1.49	58548	3.92	15.53	9627	2002
5.19	640372	31	29.32	75717	6.91	106.09	19840	2003
28.17	820742	27	−1.54	74553	7.89	31.31	26052	2004
29.92	1066317	26	20.03	89487	7.10	14.91	29937	2005

2006	39777	32.87	8.09	84050	-6.08	23	1269911	19.09
2007	33667	-15.36	5.32	95227	13.30	23	1434497	12.96
2008	45090	33.93	5.18	90843	-4.60	22	1750114	22.00
2009	78100	73.21	7.60	105707	16.36	23	1595505	-8.83
2010	101980	30.58	8.41	126714	19.87	22	1942932	21.78

(المصدر :المكتب المركزي للإحصاء،المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة،دمشق،سورية.)

(النسب ومعدلات النمو من حساب الباحث.)

من خلال الجدول السابق يلاحظ مايلي:

- يلاحظ ضعف حجم الائتمانات المقدمة للقطاع الصناعي من إجمالي الائتمانات الممنوحة وذلك لمعظم الفترة المدروسة على الرغم من أهمية نصيب استثمارات هذا القطاع من الحجم الكلي للاستثمار خلال فترة الدراسة حيث بلغت نسبة الاستثمار الصناعي من إجمالي الاستثمارات للفترة المدروسة مانسبته وسطياً 25%، كما يلاحظ التحسن في معدل نمو استثمارات القطاع الصناعي وذلك لأغلب سنوات الدراسة رغم ضعف التمويل المقدم وهذا الأمر يؤكد على ضعف دور الائتمان الصناعي في تعزيز الاستثمار في هذا القطاع، ويؤكد فكرة أن أغلب المشاريع الصناعية تعتمد على مواردها الذاتية للتمويل بعيداً عن القطاع المصرفي الأمر الذي يحد من دور كل من القطاع المصرفي في دفع عملية التنمية الاقتصادية ودور القطاع الصناعي في قيادة هذه العملية نظراً لقلة الموارد المتاحة له.
- من البديهي أن كل تحسن في الإنتاج هو انعكاس لاستثمار جديد أو تحسين في استثمار قائم، وبالتالي يلاحظ التوافق الكبير بين التحسن في معدلات نمو الاستثمار والتحسن المقابل في معدلات نمو الإنتاج فيما يخص القطاع الصناعي وبالعكس فإن التراجع في معدلات نمو الاستثمار تجلت سلبياً في معدلات نمو الإنتاج الصناعي، فنمو الإنتاج الصناعي بمعدل 60% لعام 1988 سبقه نمو الاستثمار الصناعي بمعدل 55% لنفس العام و34% للعام الذي سبقه، كما أن تراجع معدل نمو الاستثمارات لعام 2006 رافقه تراجع في معدل نمو الإنتاج الصناعي لنفس العام ليسجل 19% مقارنةً ب29% لعام 2005، وهذا التوافق يمكن ملاحظته بالنسبة لعدد كبير من السنوات، وهذا يؤكد حقيقة العلاقة القوية بين التحسن في الإنتاج الصناعي كنتيجة لتحسن واقع الاستثمار الصناعي.

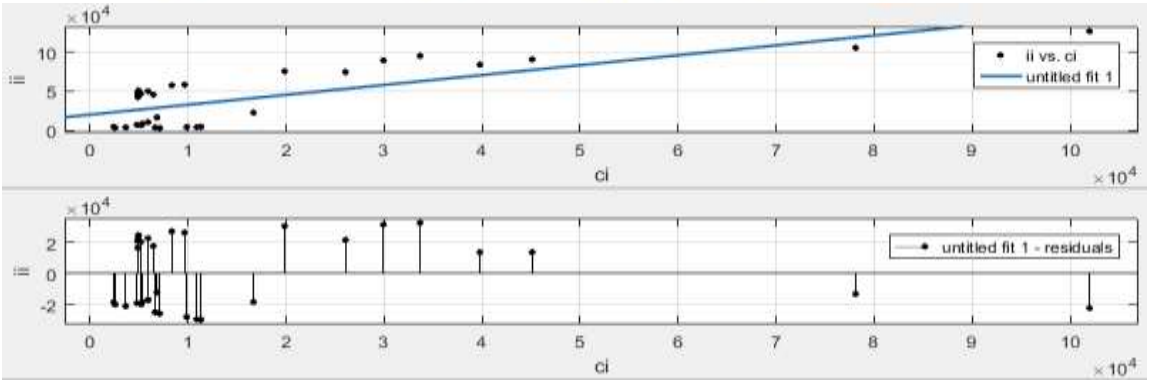
وعند إدخال المتغيرات إلى برنامج الMATLAB وإيجاد **المعادلة الممثلة للعلاقة بين الائتمانات المقدمة للقطاع الصناعي(ci) وحجم الاستثمار في هذا القطاع(ii)** نحصل على النتيجة التالية:

```
Linear regression model:
    ii ~ 1+CI

Estimated Coefficients:
                   Estimate       SE       tStat       pValue
                   ________    ________    ______    __________

    (Intercept)      20228       5278.6     3.8321    0.00062987
    CI               1.2646      0.18785    6.7323    2.1837e-07

Number of observations: 31, Error degrees of freedom: 29
R-squared: 0.61,  Adjusted R-Squared 0.596
F-statistic vs. constant model: 45.3, p-value = 2.18e-07
```



(شكل رقم (1): يبين شكل الانتشار للمتغيرين ci و ii، وشكل انتشار البواقي)

وبهذا يكون شكل المعادلة

$$ii = 20228 + 1.2646\ ci$$

أي أن زيادة الائتمان الصناعي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات الصناعية بمقدار(1.264) وحدة مع افتراض عدم تأثير العوامل الأخرى، ويلاحظ معنوية معاملات كلا المتغيرين من خلال قيمة (pvalue)، كما يلاحظ أن متغير الائتمان الصناعي كان قادراً على تفسير 61% من تغيرات حجم الاستثمار الصناعي وهذه النسبة تعتبر ضعيفة وهذا أمر متوقع نتيجة الضعف الشديد في حجم الائتمانات المقدمة للقطاع الصناعي مقارنةً بنسبته من الاستثمار الكلي هذا من جهة وأيضاً لوحظ من الجدول السابق عدم التوافق بين معدل نمو الائتمان الصناعي وبين معدل نمو الاستثمارات لعدد كبير من سنوات الدراسة وهذا يدل على ضعف العلاقة بين هذين المتغيرين، وهو مايؤكد حقيقة تغييب دور هذه القروض المقدمة للقطاع الصناعي في تفعيل عملية الاستثمار بالشكل الأمثل.

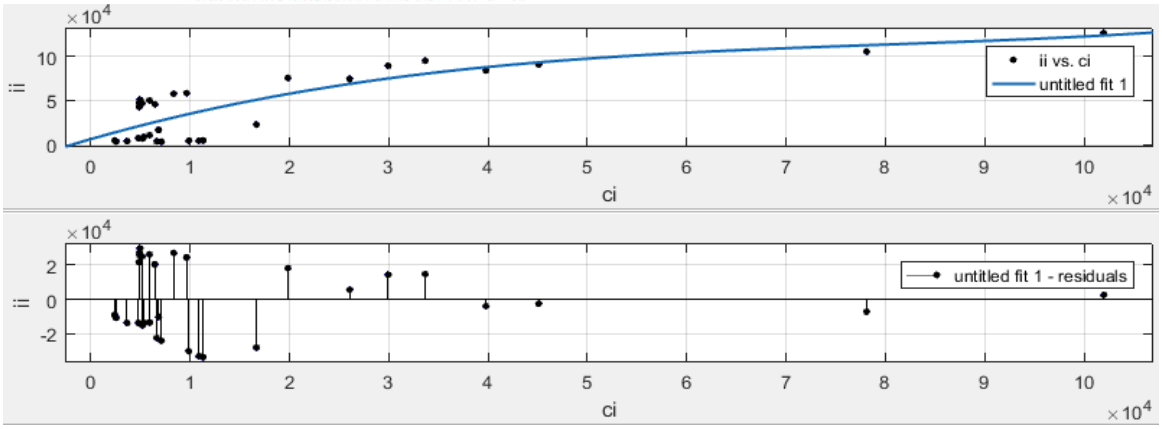
ومن خلال شكل الانتشار السابق يمكن القول بأنه يأخذ شكل جيبي أي شكل معادلة من الدرجة الثالثة والتي قد تساعد في الوصول إلى تقدير أكثر دقة بين المتغيرين السابقين حيث أخذت المعادلة الشكل التالي (Y=II,X=CI):

$$y = (1727)X^3 - (14360)X^2 + (48880)X + 51640$$

Pvalue	**(0.382)**	**(0.028)**	**(0.523)**

Linear model Poly3:
f(x) = p1*x^3 + p2*x^2 + p3*x + p4
where x is normalized by mean 1.705e+04 and std 2.271e+04
Coefficients (with 95% confidence bounds):
p1 = 1727 (-4943, 8398)
p2 = -1.436e+04 (-4.17e+04, 1.299e+04)
p3 = 4.888e+04 (2.949e+04, 6.827e+04)
p4 = 5.164e+04 (3.728e+04, 6.6e+04)

Goodness of fit:
SSE: 1.298e+10
R-square: 0.68
Adjusted R-square: 0.6445



(شكل رقم (2): يبين شكل الانتشار للمتغيرين ci وiiوتوزع البواقي وذلك من خلال المعادلة من الدرجة الثالثة)

يلاحظ من خلال المعادلة الجديدة التحسن في معامل التحديد والذي بلغ 0.68 أي أن متغير الائتمان الصناعي كان قادراً على تفسير 68% من تغيرات حجم الاستثمار الصناعي وهي تعتبر نسبة ضعيفة كذلك ولكنها أفضل من المعادلة من الدرجة الأولى، وبالتالي يمكن القول بأن المعادلة السابقة أكثر دقة في تحديد العلاقة بين المتغيرين السابقين ولكن يؤخذ عليها عدم معنوية معاملات (x^3) و (x^2)وهو مايضعف من قدرة هذه المعادلة على استخدامها في التنبؤ وهذا الأمر سببه ضعف العلاقة بين المتغيرين السابقين، كذلك يلاحظ بالنسبة لكلا المعادلتين أن العلاقة كانت طردية بين المتغيرين السابقين.

أما بالنسبة للعلاقة بين **حجم الاستثمار الصناعي(ii) وحجم الإنتاج في هذا القطاع(io)**، وبعد إدخال البيانات إلى برنامج MATLAB نتوصل للمعادلة التالية:

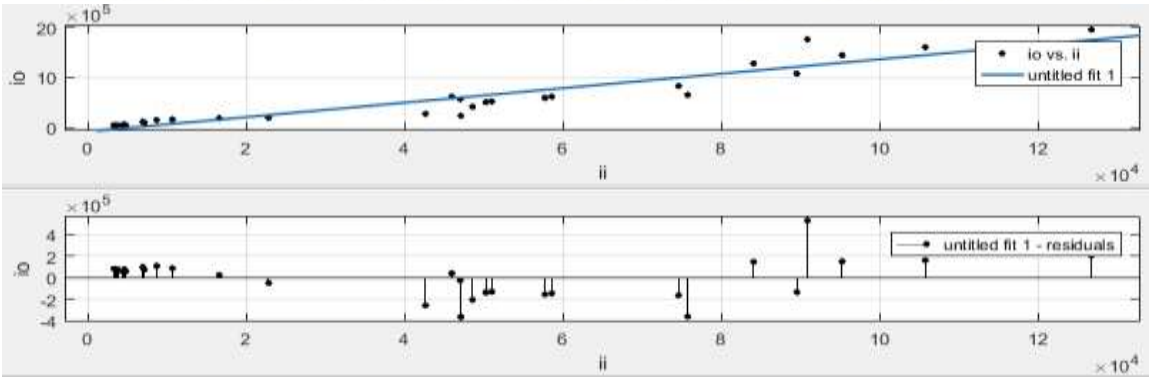
$$IO = -88661 + 14.427 \ \ II$$

```
Linear regression model:
    IO  ~ 1+II

Estimated Coefficients:
                   Estimate        SE        tStat       pValue
                   ________    ________    _______    __________

    (Intercept)     -88661       50233      -1.765      0.088095
    II              14.427     0.90883      15.874    7.7209e-16

Number of observations: 31, Error degrees of freedom: 29
R-squared: 0.897,  Adjusted R-Squared 0.893
F-statistic vs. constant model: 252, p-value = 7.72e-16
```



(شكل رقم (3): يبين شكل الانتشار للمتغيرين ii وio، وتوزع البواقي)

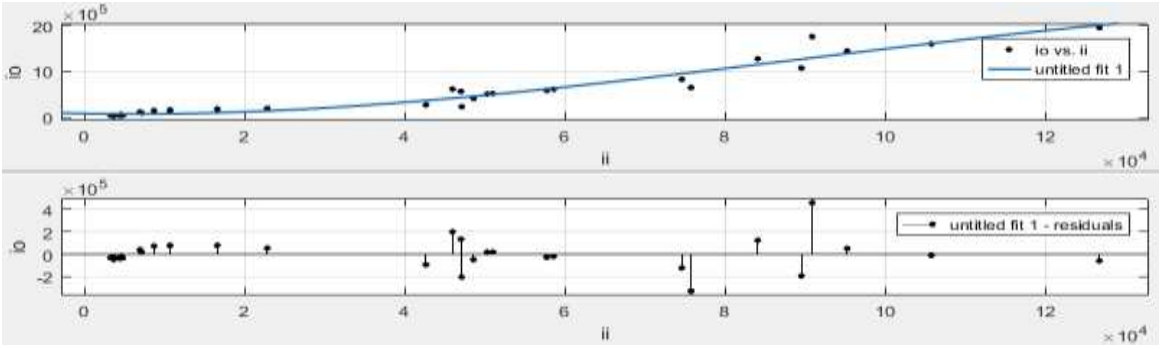
يلاحظ من خلال المعادلة السابقة العلاقة الطردية بين المتغيرين حيث أن الزيادة بمقدار وحدة واحدة في (ii) ستؤدي إلى زيادة (io) بمقدار 14.427 وحدة وذلك بفرض عدم تأثير العوامل الأخرى وهذا يؤكد العلاقة القوية بين متغيري الاستثمار والإنتاج الصناعي كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.897 وهذا أمر منطقي فكما قلنا سابقاً أن كل إنتاج جديد هو نتيجة إما استثمار جديد أو تحسين في استثمار قائم، ويلاحظ أيضاً معنوية متغير (ii) من خلال قيمة pvalue وعند النظر إلى شكل الانتشار يلاحظ أنه يأخذ الشكل الجيبي كذلك (وذلك بسبب العلاقة الطردية والقوية بين المتغيرين) وعند إيجاد العلاقة بينهما باستخدام معادلات من الدرجة الثالثة تصبح المعادلة كالتالي(Y=IO,X=II):

$$y = (-52010)X^3 + (199600)X^2 + (532000)X + 348300$$

Pvalue (0.031) (0.570) (0.184)

```
Linear model Poly3:
   f(x) = p1*x^3 + p2*x^2 + p3*x + p4
     where x is normalized by mean 4.179e+04 and std 3.677e+04
Coefficients (with 95% confidence bounds):
     p1 =  -5.201e+04  (-1.207e+05, 1.665e+04)
     p2 =   1.996e+05  (8.344e+04, 3.158e+05)
     p3 =    5.32e+05  (4.231e+05, 6.41e+05)
     p4 =   3.483e+05  (2.503e+05, 4.464e+05)

Goodness of fit:
  SSE: 5.382e+11
  R-square: 0.9428
  Adjusted R-square: 0.9365
```



(شكل رقم (4): يبين شكل الانتشار وتوزع البواقي للمتغيرين ii و io وذلك من خلال المعادلة من الدرجة الثالثة)

يلاحظ من خلال المعادلة الجديدة التحسن في العلاقة بين المتغيرين السابقين حيث بلغت قيمة معامل التحديد 0.9428 وهي تؤكد على ماقلناه سابقاً حول العلاقة القوية بينهما بعكس ماتبين لنا بخصوص متغيري الائتمان الصناعي والاستثمار الصناعي حيث بقيت العلاقة بينهما محدودة بالنسبة لكلا المعادلتين، كما يلاحظ أن معامل (x^2) كان معنوي وهو يؤكد على أن العلاقة يمكن الاعتماد عليها أكثر من معادلة الدرجة الأولى في تفسير العلاقة بين المتغيرين.

وبالنسبة للعلاقة بين الائتمان الصناعي والاستثمار الصناعي من جهة والإنتاج الصناعي من جهة أخرى فتأخذ الشكل التالي:

$$\boldsymbol{io = -63603 + 8.0807\ ci + 10.531\ ii}$$

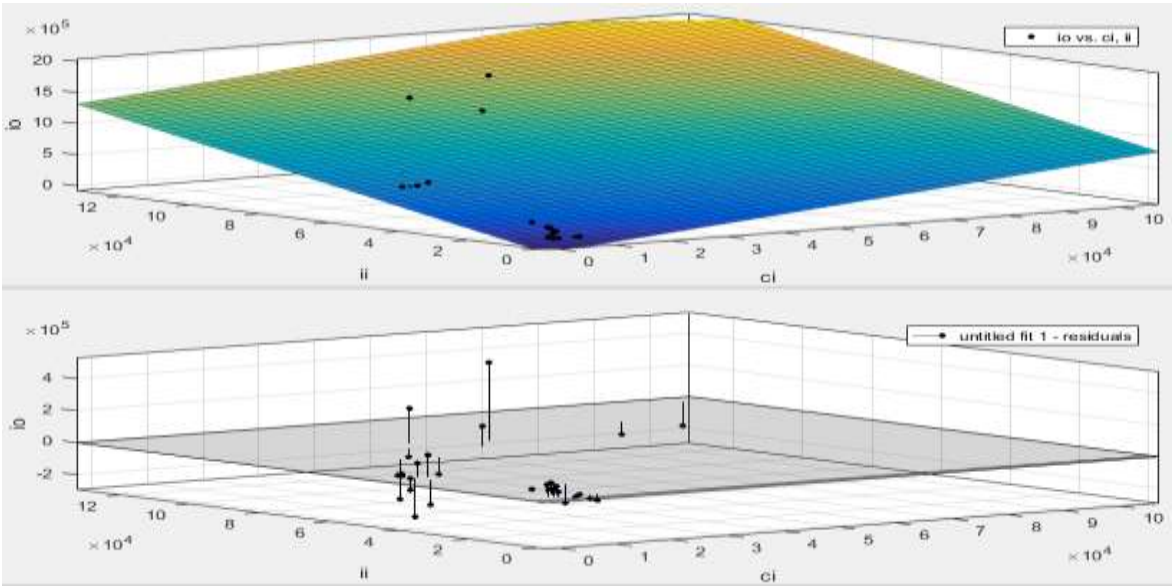
```
Linear regression model:
  io   ~ 1 + ci + ii

Estimated Coefficients:
                   Estimate       SE       tStat       pValue
                   ________    ______    _______    ___________

    (Intercept)     -63603      39830    -1.5969       0.12152
    ci              8.0807      1.8488     4.3708    0.00015442
    ii              10.531      1.1416     9.2242    5.5471e-10


Number of observations: 31, Error degrees of freedom: 28
R-squared: 0.939,  Adjusted R-Squared 0.934
F-statistic vs. constant model: 214, p-value = 1.07e-17
```

يلاحظ من خلال المعادلة الأخيرة العلاقة القوية بين متغيرات الائتمان والاستثمار الصناعي ومتغير الإنتاج الصناعي حيث بلغ معامل التحديد 0.939 كما يلاحظ معنوية كلا المتغيرين بالنسبة للمعادلة وذلك من خلال قيمة pvalue، وتبين العلاقة أنه في حال زيادة (ii) مثلاً بمقدار وحدة واحدة فإن هذا يعني زيادة (io) بمقدار 10.531 وحدة مع افتراض عدم تأثير بقية المتغيرات، بينما زيادة (ci) بمقدار وحدة واحدة ستعني زيادة (io) بمقدار 8.0807 وحدة مع افتراض عدم تأثير بقية العوامل وهنا يلاحظ التحسن في دور الائتمان المصرفي في التأثير على الإنتاج الصناعي، كما يلاحظ أن إدخال متغير الائتمان الصناعي قد حسن من جودة النموذج وهذا بدا واضحاً من خلال قيمة معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح مقارنةً بالمعادلات السابقة للمتغيرات منفردةً، ويأخذ شكل الانتشار وتوزيع البواقي وفقاً لهذه المعادلة الشكل التالي:



(شكل رقم(5): يبين شكل الانتشار للمتغيرات ci، ii، io، وشكل توزع البواقي)

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. على الرغم من العلاقة الطردية بين المتغيرين (الائتمان الصناعي والاستثمار الصناعي) إلا أن هذه العلاقة كانت ضعيفة وذلك كنتيجة لضعف حجم التمويل المقدم للقطاع الصناعي على الرغم من أهمية دور هذا القطاع سواء لناحية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أو نسبة استثماراته من الاستثمار الكلي، وهذا ماعنى تغييب دور الائتمان المصرفي كأحد المحددات التقليدية لزيادة الاستثمارات.

2. يلاحظ أن العلاقة كانت طردية كما أن الارتباط كان قوياً بين متغيري الاستثمار والإنتاج الصناعي، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي، ويدل أيضاً على فعالية الاستثمارات الصناعية فهي لم تكن استثمارات عقيمة في أبنية وغيرها من أشكال الاستثمار غير المنتج وهذه العلاقة القوية بدت واضحة سواء عند استعراضنا للبيانات الخاصة بهذين المتغيرين في الجدول رقم (3) أومن خلال المعادلة الممثلة للعلاقة بين هذين المتغيرين.

3. يمكن القول بالإجمال أنه على الرغم من أهمية هذا القطاع والدور الكبير الذي يلعبه كما بينا سابقاً إلا أنه لم يحظى حتى الآن بالاهتمام الكافي والذي يتناسب ودوره في الاقتصاد وهذا مابينته الأرقام الخاصة بحجم التمويل الموجه لهذا القطاع.

التوصيات:

1. العمل على تعميق الوعي ونشر الثقافة المصرفية بغية تفعيل دور الجهاز المصرفي في تمويل عملية التنمية.

2. العمل على تفعيل دور الائتمان المصرفي في دعم النشاط الاستثماري وخاصةً الاستثمار الصناعي.

3. العمل على إيلاء المزيد من الاهتمام للقطاع الصناعي وخاصةً لناحية توفير التمويل الكافي له ليأخذ دوره الحقيقي في الاقتصاد، فليس من المنطق أن يحصل قطاع بهذا القدر من الأهمية على هذا التمويل الضعيف.

4. العمل على تحسين الواقع الاستثماري وبيئة الاستثمار بشكل عام من خلال إصدار القرارات وتوفير المقومات المشجعة للعمل الاستثماري من بنية تحتية وغيرها من الأمور الأساسية في هذا المجال.

الخاتمة:

لقد تعرفنا من خلال هذه الدراسة إلى التطورات التي حصلت على الواقع المصرفي في سورية كما بينا من خلالها التغيرات التي طالت الائتمان الصناعي والمتغيرات المتعلقة بالقطاع الصناعي وخاصةً الاستثمار والإنتاج في هذا القطاع، وبينت نتائج الدراسة ضرورة تفعيل عمل متغير الائتمان الصناعي وضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام بدعم هذا القطاع نظراً للدور الكبير والهام الذي لعبه ومايزال يؤديه هذا القطاع في رفع معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال مساهمته الكبيرة والفعالة سواء في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو في رفع سوية معدلات الاستثمار.

المراجع:

1. قبرصلي، صبا. *الائتمان المصرفي ودوره في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية*. أطروحة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية(2013).
2. Gaiotti, Eugenio. *Credit availability and Investment in Italy: lessons from the "Great Recession"*. Bank of Italia working paper. No (793). (feb/2011).
3. Okon, Ebi& Nathan, Emmanuel. *Commercial Bank Credits and Industrial Subsector's Growth in Nigeria*. Journal of Economics and Sustainable Development. Vol(5), No(10).(2014).
4. ملاوي، أحمد؛ المجالي، أحمد. *تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي*. جامعة مؤته، الكرك، الأردن، 2003، ص127.
5. بخاري، عبلة. *كتاب التنمية والتخطيط الاقتصادي*. جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2017، ص30.
6. الحلاق، سعيد؛ العجلوني، محمد. *النقود والبنوك والمصارف المركزية*. دار اليازوري، الأردن، 2010، ص129.
7. عبد الوهاب، عبدات. *فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية*، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد(12)، العدد(1)، الجزائر، 2015، ص18.
8. معتوق، سهير. *النظريات والسياسات النقدية*. الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1999، ص191.
9. البساط، هشام. *تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي في سورية*.ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي. دمشق، سورية، (حزيران،2001)، ص1.
10. النشرات الإحصائية الربعية 1995-2014. سورية: مصرف سورية المركزي.
11. هيئة الاستثمار السورية، قرارات مجلس النقد والتسليف. عن الموقع: http://sia.gov.sy/dispage.php?id=48
12. World Bank database for Lebanon.

13. اللحام، فؤاد. *الصناعة السورية وتحديات المستقبل*. ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة والعشرون. جمعية العلوم الاقتصادية السورية. دمشق، سورية، ص2.

14. أبودان، محمد صافي. *واقع الصناعة في سورية*. مجلة الصناعي (2015/10/31). دمشق،سورية.تاريخ الزيارة(2018/7/21) عن الموقع:
http://alsenaee.com/2015/10/31/the-reality-of-the-industry-in-syria/